العلاقة بين السياسة المالية و النمو الإقتصادي في مصر

The Relationship Between
Fiscal Policy and Economic Groth In Egypt

د/ مها مصطفى متولى قنصوة

مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية التجارة-جامعة طنطا

حاليا معار بجامعة الطائف بالمملكة العربية السعودية بوظيفة أستاذ مساعد

العلاقة بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في مصر

مستخلص:

تهدف الدراسة لإختبار العلاقة السببية بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في مصر حيث إعتمدت الدراسة علي فرضية مفادها أن السياسة المالية أي الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة تسبب النمو الاقتصادي كما أن النمو الإقتصادي يسبب السياسة المالية أي الإنفاق العام والايرادات العامة، وقد تم إستخدام نموذج قياسي لإختبار هذه العلاقة السببية، بالإعتماد علي أسلوب التكامل المشترك وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) وتوصلت نتائج نموذج الإختبار إلي وجود علاقة السببية وحيدة الاتجاه بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الاجلين القصير والطويل، وعلاقة السببية وحيدة الاتجاه بين النمو الاقتصادي و الإيرادات الحقيقية في الأجل الطويل فقط، علاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعرض من العمل ثنائية الإتجاه في الاجل القصير، علاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتراكم الرأسمالي الحقيقي وحيدة الإتجاه في الأجل الطويل وثنائية الإتجاه في الأجل القصير.

الكلمات الدالة: النمو الإقتصادي، السياسة المالية، الإنفاق الحكومي، الإيرادات العامة.

abstract

The study aims to test the causal relationship between fiscal policy and Economic Groth in Egypt, The study relied on the hypothesis that fiscal policy, i.e. government spending and public revenues, causes Economic Groth , Economic Groth also causes fiscal policy, i.e. public spending and public revenues, and a standard model has been used to test this causal relationship, Relying on the cointegration method and using the error correction model (VECM), the results of the test model concluded that there is a unidirectional causal relationship between Economic Groth and government spending in the short and long terms.

The causal relationship between Economic Groth and real revenues is unidirectional in the long run only, while the causal relationship between real GDP and labor supply is bidirectional in the short run,The causal relationship between real GDP and real capital accumulation is unidirectional in the long run and bidirectional in the short run.

Keywords: Economic Groth , fiscal policy, government spending, public revenues.

العلاقة بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في مصر

1.مقدمة

يعد التمويل عنصرًا حاسمًا لتحقيق النمو الإقتصادي وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ويُعترف به كوسيلة رئيسية لتنفيذ خطة عام 2030 (SDG17)، تتراوح التقديرات الأولية للإستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الإقتصادي و أهداف التنمية المستدامة من إستثمارات إضافية تبلغ نحو 2.4 تريليون دولار أمريكي سنويًا إلى إجمالي الإستثمارات بين نحو 5 تريليون دولار أمريكي ونحو 7 تريليون دولار أمريكي سنويًا، وسيتطلب ذلك تعبئة جميع مصادر التمويل المتاحة وإستخدامها بفعالية العامة والخاصة والمحلية والدولية (UNEP, 2016: 1) ومن بين خيارات التمويل المتاحة، سيكون تعزيز تعبئة الموارد المحلية ذا أهمية خاصة، إذ تمثل الموارد العامة المحلية أكبر مصدر لتمويل التنمية في البلدان النامية، وقد زادت بسرعة على مدى العقدين الماضيين متجاوزة تدفقات مساعدات التنمية الدولية.

إن تعبئة الموارد العامة المحلية من خلال رفع الضرائب وغيرها من الإيرادات غير الضريبية بكفاءة أمر ضروري لتأمين الأموال اللازمة لتمويل المنافع العامة وتحقيق النمو الإقتصادي وكذلك تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة، فمن خلال السياسة المالية يمكن أن يخلق حيزا ماليا لنفقات الميزانية المستدامة، وتحسين فعالية الإنفاق العام، والحد من الاعتماد على المساعدات، ورفع الجدارة الائتمانية للبلدان ودعم الحكم الرشيد، كما يمكن لمصادر التمويل المحلية المستقرة أن تساعد أيضًا في تعزيز الإستثمار الخاص الشامل والمستدام ويمكن إستكمالها بالمساعدات الإنمائية الدولية حيثما كان ذلك مناسبًا

كما تعد تعبئة الموارد العامة المحلية وإستخدامها بفعالية أحد الإجراءات الأساسية المتفق عليها في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في أديس أبابا في عام 2015. والتزمت الحكومات، من بين أمور أخرى، بما يلي: تعزيز إدارة الإيرادات، وتحسين كفاءة وفعالية النظم الضريبية؛ والحد من التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي؛ ومعالجة الحوافز الضريبية المفرطة، وخاصة في الصناعات الاستخراجية تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات المالية والإدارات العامة وقطاع الشركات (UNEP, 2016: 1)

بالنسبة للإقتصاد المصري فإن قرارات الحكومة فيما يتعلق بتخصيص النفقات بين البنود المتكررة، أي الأجور والمرتبات والسلع والخدمات والفوائد والمدفوعات التحويلية، والبنود الرأسمالية، أي الاستثمارات لها أوجه تأثير خاصة بها لتحقيق النمو الإقتصادي ونتيجة لذلك، فإن مدى إنحياز هيكل ميزانية الحكومة نحو النفقات المتكررة مقابل النفقات الرأسمالية سوف ينعكس في التقدم المحرز في إطار تحقيق النمو الاقتصادي .

كما أن الإصلاحات الحكومية التي تم إدخالها منذ عام 2016 والتي أدت إلى الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة وإعادة هيكلة الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية لا تخدم تحقيق النمو الاقتصادي فقط بل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الإقتصادية والإجتماعية ، علاوة على ذلك، فإن الموارد التي توفرها هذه التدابير ستسمح للحكومة بإلغاء الضرائب المشوهة على العمالة ورأس المال، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر بشكل إيجابي على العمالة والإستثمار الخاص والنمو الاقتصادي، ومن شأن هذه التدابير أيضًا أن تحرر موارد الميزانية المخصصة للإنفاق الاجتماعي، الأمر الذي من شأنه أن يفيد الشرائح الأكثر ضعفًا من السكان وبالتالي يساهم في الحد من عدم المساواة في الدخل. (Khaled Zakaria and Israa El Husseiny, 2022: 78)

تحاول الدراسة إختبار العلاقة بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في مصر، لا سيما وأن مصر شهدت تقدما ملحوظا في إستخدام السياسة المالية لا سيما في السنوات الاخيرة مع حدوث أزمة كوفيدا 19 وتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي لتمويل برامجها التنموية، إذ تقوم الدراسة علي فرضية مؤداها، أن السياسة المالية أي الانفاق الحكومي والايرادات العامة تسبب النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أن النمو الاقتصادي يسبب السياسة المالية أي الانفاق العام و الإيرادات العامة، وتهدف الدراسة لإختبار مدي صحة فرضية الدراسة بالاعتماد علي المنهج الاستقرائي الذي يدرس العلاقة بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في مصر كذلك تعتمد الدراسة علي المنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات والاحصائيات وذلك للوصول الي الهدف من البحث.

ولإختبار مدي صحة الفرضية يقترح تقسيم الدراسة الي 4 أجزاء بالاضافة الي المقدمة، الجزء 2 يشرح الدراسات السابقة، الجزء 3 يشرح نموذج الدراسة، الجزء 4 يشرح منهجية الدراسة، الجزء 5 وضح الخلاصة وتوصيات الدراسة.

2. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي ومنها دراسة Easterly and Sergio (1993)، دراسة فهد مغيمش حزيران الشمري (2015)، دراسة محسن عبدالله الراجحي واخرون (2016)، دراسة Al-kasasbehدراسة علي منصور عطية واخرون (بدون تاريخ)، دراسة Kim, J., (2021) et al.، دراسة Al_kasasbeh, O., et al., (2022)، دراسة ماجد عبد العظيم قبيل (2022)، دراسة عثمان المطيري (2022)،

دراسة Easterly and Sergio (1993) التي إستخدمت البيانات التاريخية، وبيانات المقاطع العرضية الحديثة للفترة (1970-1988) لاكثر من 125 دولة توصلت نتائج الدراسة إلي أن هناك إرتباط قوي بين مستوى التنمية والهيكل المالي، فالبلدان الفقيرة تعتمد بشكل كبير على ضرائب التجارة الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية، في حين أن ضرائب الدخل مهمة فقط في الاقتصادات المتقدمة، كما تتأثر السياسة المالية بحجم الاقتصاد، مقاسا بعدد سكانه.

دراسة فهد مغيمش حزيران الشمري (2015)، بعنوان قياس وتحليل أثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (1990 – 2013)، وللوصول الى هدف البحث تم التطرق الى الجانب النظري للسياسة المالية والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما من خلال الجانب التحليلي وقد تم استخدام نموذج قياسي لبيان العلاقة بين السياسة المالية والتنمية المستدامة من خلال إستخدام نموذج السببية وباستخدام انموذج الانحدار الذاتي ذي المتجة VAR الذي يتضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة وقد تم التوصل الى أن هناك تباين في آثار السياسة المالية على مؤشرات التنمية المستدامة فبعضا كان إيجابي والبعض الاخر كان سلبياً.

دراسة محسن عبدالله الراجحي وأخرون (2016)، بعنوان تحليل أثر السياسة المالية علي النمو الإقتصادي في العراق خلال الفترة 1990-2013، حيث توصلت نتائج الدراسة أن أثر السياسة المالية كان سلبي علي النمو الاقتصادي و علي أغلب مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، فإنخفاض نسبة الضرائب الي النتائج خلال فترة الدراسة لم يؤدي إلي تقليل التفاوت في توزيع الدخل، علي رغم من إرتفاع الانفاق الحكومي علي التعليم إلا أنه لم يحقق متطلبات التعليم الحديثة التي تستلزم ضبط الجودة وتطوير المهارات للكادر التدريسي، كما توصلت نتائج الدراسة أن هناك علاقة تبادلية بين السياسة المالية والتجاري أي تغير أحدهما يؤثر علي الاخر.

دراسة Al-kasasbeh (2018) بعنوان السياسة المالية وعلاقتها بالنمو الإقتصادي: دراسة مراجعة، حيث تهدف إلى مراجعة الأعمال البحثية التي أجريت حول السياسات المالية والنمو الاقتصادي، مع ملاحظة أن هناك نوعين من السياسة المالية، النوع الأول هو الإنفاق، والنوع الثاني هو الضرائب، ووفقاً لأبحاث سابقة، فإن العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي ليست واضحة ومتسقة، حيث تكون في بعض الحالات علاقة إيجابية، بينما قد تكون علاقة سلبية في حالات أخرى.

دراسة علي منصور عطية وأخرون (بدون تاريخ) بعنوان دور السياسة المالية في تحقيق النمو الإقتصادي في العراق دراسة تحليلية للفترة من 1990-2015، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس دور السياسة المالية في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال التركيز على الإنفاق العام والإيرادات الضريبية، إذ تقوم الدراسة علي فرضية وجود علاقة إيجابية قوية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي بحيث يمكن للسياسة المالية زيادة معدل النمو الاقتصادي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بمستوي معنوية 5%، وهذا يدل على عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق والنمو الاقتصادي.

دراسة Kim, J., et al., (2021) تتناول العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسة المالية، وذلك باستخدام البيانات الخاصة ببلدان التماسك أي اليونان والبرتغال وأسبانيا وأيرلندا للفترة 1980-1999، إتضح من نتائج الدراسة أن تحسن صافي

مركز الإقراض للحكومة، فضلا عن إنخفاض مستوى الدين العام، سيكون مفيدا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى المتوسط، علاوة على ذلك، تبين أن ضبط الأوضاع المالية أكثر أهمية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان التماسك مقارنة بالدول الأعضاء الخمسة عشر الأخرى في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم ضرورة دعم المعايير الرامية إلى الحد من الإنفاق، مثل المعايير المالية لمعاهدة ماستريخت أو ميثاق الإستقرار والنمو.

دراسة ماجد عبد العظيم قابيل (2022) التي تهدف إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في مصر باستخدام منهجية وبيانات ARDL للفترة (1980–2019)، وإعتمدت الدراسة على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد باستخدام دالة كوب دوجلاس، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة على المدى القصير والطويل علاقة إيجابية. كما إتضح من نتائج الدراسة أن معامل تصحيح الخطأ سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1%، وهذا يدل على تقارب التوازن في المدى القصير مع المدى الطويل، كما يفسر ذلك نسبة الأخطاء قصيرة المدى التي يمكن تصحيحها من أجل العودة إلى التوازن على المدى الطويل، ويبلغ معامل تصحيح الخطأ قصير المدى (–1.1)، مما يعني أنه يتم تصحيح ما يقرب من 1.1% من الانحرافات قصيرة المدى عن التوازن طويل المدى كل عام.

دراسة عثمان المطيري (2022)، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر السياسات المالية التي إتخذتها المملكة في سبيل تنويع قاعدتها الاقتصادية خلال الفترة (2000–2020)، حيث وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإعتماد على البحوث والدراسات وبعض البيانات والاحصاءات الصادرة من الجهات الرسمية داخل المملكة وخارجها، حيث توصلت الدراسة إلى أن تأثير السياسة المالية كان محدوداً بحسب مؤشر هيرفندال–هيرشمان للفترة من 2000 إلى 2015 بينما تحسنت درجة المؤشر بشكل ملحوظ بعد تطبيق رؤية المملكة 2030 والتي ركزت على أدوات مختلفة للسياسة المالية منها ترشيد الانفاق التشغيلي وتوجيه الإنفاق الإستثماري لتعزيز دور القطاع الخاص ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتعزيز مصادر الدخل الحكومي من خلال فرض ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية ورسوم الوافدين.

دراسة Al_kasasbeh, O., et al., (2022) التي تهدف إلي دراسة تأثير السياسة المالية وتحرير التجارة على النمو الاقتصادي في الأردن، حيث إستخدمت الدراسة إختبارات جذر وحدة ديكي فولر المعززة وإختبارات جذر وحدة كابيتانيوس مع الفواصل الهيكلية للتحقيق التجريبي، وتوصلت نتائج الدراسة باستخدام بيانات تغطي الفترة (1980–2020) أن الإنفاق الحكومي والضرائب لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، أما تأثير للدين العام علي النمو الاقتصادي كان سلبي، وإن كان ضئيلا، كما يتأثر النمو الاقتصادي بشكل كبير بتحرير التجارة، لذا ضرورة أن تزداد نسبة الإنفاق على البنية التحتية والموارد البشرية عن طريق التمويل الضريبي بدلا من القروض الأجنبية، كما أن تحسين القدرة التنافسية للصناعات المحلية أمر ضروري لكي يكون للتجارة الحرة تأثير إيجابي.

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة أنه و علي الرغم من أن تناولها للعلاقة بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي إلا أنها لم تحسم هذه العلاقة، ومن ثم تحاول الدراسة الحالية إختبار العلاقة بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في مصر، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تم عرضها في أنها تطبيقية علي الاقتصاد المصري، وتستخدم بيانات حديثة وفترة أطول نسبيا وهي الفترة (1990–2022)، بالاضافة إلي محاولتها الإعتماد علي نموذج تصحيح الخطأ في إختبار العلاقة السببية وهي تعتبر اساليب قياس حديثة نسبيا.

3. توصيف النموذج

في سبيل تحقيق هدف الدراسة المتمثل في إختبار العلاقة السببية بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في الاقتصاد المصري، تم تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج من خلال الإستعانة بالدراسات السابقة في هذا المجال ومنها دراسة Al_kasasbeh, O., et al., (2022) ، التي إعتمدت علي نموذج كوب – دوجلاس في صياغة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي ويمكن التعبير عن دالة كوب– دوجلاس بالصورة الرياضية التالية:

$$y_t = A\ K_t^{\alpha}\ L^{\beta} \qquad (1)$$

تشير y_t الي معدل النمو الاقتصادي في الإقتصاد المصري (ويقاس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، A تشير الي المستوي التكنولوجي(وهو ثابت)، وتعبر K عن التراكم

الرأسمالي الحقيقي، وتشير L الي قوة العمل، و α تشير الي معامل مرونة الناتج بالنسبة للتراكم الرأسمالي الحقيقي، β تشير الي معامل مرونة الناتج بالنسبة لقوة العمل.

ونظرا لان الهدف الأساسي من الدراسة هو إختبار العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في مصر، فسوف يتم اضافة الانفاق الحكومي (G)، والضرائب (T) كمتغيرات تفسيرية لمؤشرات قياس السياسة المالية الي المعادلة رقم(1) لتصبح كالتالي:

$$y_t = A\ K_t^{\alpha}\ L^{\beta} G_t^{y}\ \ T_t^{m} \qquad (2)$$

ويتم اخذ لوغاريتم طرفي المعادلة (2) للحصول علي المعادلة الخطية التالية

$$\log y_t = b_0 + b_1 \log K_t + b_2 \log L_t + b_3 \log G_t + b_4 \log T_t + \epsilon_t \ldots\ldots \qquad (3)$$

تستخدم المعادلة(3) كاساس لإختبار العلاقة بين كل متغير تفسيري والنمو الإقتصادي بشكل ثنائي في الأجلين القصير والطويل، وبما أن المتغيرات في قيمتها اللوغاريتمية، فان المشتقات الجزئية تعبر عن مرونة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للمتغيرات التفسيرية، b_1 تعبر عن مرونة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة للتراكم الرأسمالي الحقيقي، b_2 تعبر عن مرونة نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالنسبة لقوة العمل، b_3 تعبر عن مرونة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالنسبة للانفاق الحكومي الحقيقي، b_4 تعبر عن مرونة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالنسبة للايرادات العامة الحقيقية، ϵ_t هي حد الخطأ العشوائي مع افتراض تحقيقها للخواص الاحصائية التقليدية بوسط حسابي يساوي صفروتباين ثابت.

وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالمتغيرات التي تستخدم في الاختبارات عن حالة الإقتصاد المصري خلال الفترة (1990−2022) تم جمعها من مصادر دولية "البنك الدولي"، كما تم إستخدام الرقم القياسي لاسعار المستهلكينCPI (100=2010)، للحصول علي القيم الحقيقية لتلك المتغيرات(الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، والتراكم الراسمالي الحقيقي، القيمة المضافة الحقيقية في قطاع الصناعة). بالاضافة الي مصادر محلية منها "وزارة المالية والتخطيط".

4. منهجية ونتائج الدراسة

طبقاً للمنهجية المستخدمة في الدراسة تتكون الاساليب المستخدمة من ثلاث إختبارات هي:" إختبارات جذر الوحدة، إختبار التكامل المشترك، نماذج تصحيح الخطأ".

1.4 إختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

يهدف إختبار جذر الوحدة Unit Root Test الي فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من قوة العمل(L) وهو متغير حقيقي، والنمو الإقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(y)، التراكم الرأسمالي الحقيقي(K) والايرادات العامة الحقيقية(T)، والانفاق الحكومي الحقيقي(G) خلال الفترة (1990-2022)، وذلك للتعرف على مدي سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير علي حده، ورغم تعدد إختبارات جذر الوحدة، الا أن الدراسة الحالية سوف نستخدم إختبارين هما: إختبار ديكي-فوللر(Dickey and Fuller)، وإختبار فيلب-بيرن(Philip- perron)، ويوضح جدول(1) نتائج إختبار ADF لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.

جدول(1)

نتائج إختبار ADF لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى للمتغيرات

ADF-test & PP_test								
السلسلة الزمنية	المستوي				الفرق الأول			
	بمقطع		بمقطع واتجاه عام		بمقطع		بمقطع واتجاه عام	
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
log(Y)	1.06	1.00	-1.39	0.84	-3.18	0.03	-3.40	0.07
log(L)	-1.70	0.42	-1.25	0.88	-3.41	0.02	-3.74	0.03
log(K)	0.90	0.99	-1.71	0.72	-3.46	0.02	-3.63	0.04
log(G)	-0.16	0.93	-1.70	0.73	-4.34	0.00	-4.29	0.01
log(T)	-0.16	0.93	-1.70	0.73	-4.34	0.00	-4.29	0.01

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج Eviews

يوضح جدول(1) نتائج إختبار ديكي-فوللر التي تشير الي عدم إستقرار كافة السلاسل الزمنية لكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل نمو قوة العمل، ومعدل

نمو التراكم الراسمالي الحقيقي، الايرادات العامة الحقيقية، الإنفاق الحكومي الحقيقي عند المستوي بمقطع أو بمقطع وإتجاه عام، أي تم قبول فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة بمعني أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوي سواء بمقطع او مقطع واتجاه عام عند مستوي معنوية 5%، كما يُلاحظ استقرار كافة السلاسل الزمنية للنموذج عند اخذ الفرق الاولي لها سواء بمقطع فقط أو مقطع واتجاه عام عند مستوي معنوية 5% فأقل، بالنسبة لاختبار فيلب – بيرن يقدم جدول(2) نتائج اختبار pp لجذر الوحدة علي متغيرات الدراسة :

جدول(2)

نتائج إختبار PP لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى للمتغيرات

ADF-test & PP_test								
السلسلة الزمنية	المستوي				الفرق الأول			
	بمقطع		بمقطع واتجاه عام		بمقطع		بمقطع واتجاه عام	
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
log(Y)	0.77	0.99	-0.95	0.94	-3.19	0.03	-3.21	0.10
log(L)	-2.07	0.26	-0.64	0.97	-3.39	0.02	-3.76	0.03
log(K)	0.96	1.00	-1.21	0.89	-3.44	0.02	-3.30	0.09
log(G)	-0.19	0.93	-1.64	0.75	-4.29	0.00	-4.25	0.01
log(T)	-0.19	0.93	-1.64	0.75	-4.29	0.00	-4.25	0.01

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج Eviews

يتضح من نتائج جدول(2) إتفاق نتائج إختبار فليب بيرون مع اختبار ديكي فوللر في عدم إستقرار كافة السلاسل الزمنية لكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل نمو قوة العمل، ومعدل نمو التراكم الرأسمالي الحقيقي، والإنفاق الحكومي الحقيقي، والايرادات العامة الحقيقية، عند المستوي بمقطع أو بمقطع واتجاه عام، أي تم قبول فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة بمعني أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوي سواء بمقطع او مقطع واتجاه عام، كما يُلاحظ استقرار كافة السلاسل الزمنية للنموذج عند أخذ الفرق الاولي لها سواء بمقطع فقط أو مقطع وإتجاه عام عند مستوي معنوية 9% فأقل، بالنسبة لإختبار فيلب – بيرن يقدم جدول(2) نتائج اختبار pp لجذر الوحدة علي متغيرات الدراسة :

2.4 نتائج إختبار جوهانسن-جيسليس للتكامل المشترك

يمكن إستخدام إختبار انجل- جرانجر لمعرفة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة أم لا، إلا أن إختبار انجل- جرانجر لا يهدف لمعرفة عدد متجهات التكامل المشترك الموجودة بين المتغيرات محل الدراسة، وهو ما يتميز به إختبار جوهانسن عن غيره من إختبارات التكامل المشترك، من خلال قدرته علي إختبار عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، ويعتبر إختبار جوهانسن دعم للنتائج المتحصل عليها من إختبار انجل- جرانجر، في حالة أن أثبت اختبار جوهانسن-جسلس (Johansen- Juselius Cointergration test) وجود متجه تكامل وحيد بين المتغيرات محل الدراسة، وعند التاكد من وجود متجه تكامل وحيد بين المتغيرات محل الدراسة باستخدام إختبار جوهانسن- جسلس يمكن عندئذ تقدير معادلات نماذج تصحيح الخطأ، (Paltasingh, and Goyar, 2013: 93-94), ويوضح جدول (3) نتائج اختبار جوهانسن-جسلس.

جدول(3)

نتائج إختبار جوهانسن-جسلس

إختبار الأثر Trace Test										
الاحتمال		القيم الحرجة للإختبار عند مستوي معنوية 1%		القيم الحرجة للإختبار عند مستوي معنوية 5%		الإحصائية أو القيمة المحسوبة		القيمة الذاتية		فرض عدد متجهات التكامل المشترك (r)
Pro.		Critical Value 1%		Critical Value 5%		Statistic		Eigen Value		
بوجود مقطع واتجاه عام	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام	بوجود مقطع	
0.00	0.00	97.60	77.82	88.80	69.82	161.47	140.3	0.92	0.92	لايوجد
0.00	0.00	71.48	54.68	63.88	47.86	81.64	60.84	0.73	0.63	واحد علي الأكثر
0.07	0.05	49.36	35.46	42.92	29.80	41.59	30.05	0.50	0.46	اثنان علي الأكثر
0.22	0.21	31.15	19.94	25.87	15.49	20.03	11.08	0.37	0.29	ثلاثة علي الأكثر
0.52	0.49	16.55	6.63	12.52	3.84	5.52	0.48	0.16	0.02	اربعة علي الأكثر
اختبار القيمة العظمى Maximal Eigen value Test										
0.00	0.00	44.02	39.37	38.33	33.88	79.84	79.47	0.92	0.92	لايوجد
0.00	0.02	37.49	32.72	32.12	27.58	40.05	30.79	0.73	0.63	واحد علي الأكثر
0.17	0.10	30.83	25.86	25.82	21.13	21.56	18.97	0.50	0.46	اثنان علي الأكثر
0.22	0.18	23.98	18.52	19.39	14.26	14.51	10.60	0.37	0.29	ثلاثة على الأكثر
0.52	0.49	16.55	6.63	12.52	3.84	5.52	0.48	0.16	0.02	اربعة على الأكثر

(r) يشير الي عدد متجهات التكامل المشترك.

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج EViews 10

تشير نتائج جدول (3)، إلي أن كل القيم المحسوبة لإختبار الأثر ولإختبار القيمة العظمي تزيد عن القيم الحرجة لهذا الاختبار عند الفرض الأول عند مستوي معنوية 5% ومستوي معنوية1% بفرض وجود مقطع أو مقطع مع اتجاه عام، مما يدل علي إمكانية رفض الفرض العدم(r=0) القائل بعدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل(r≠0) والذي يعني وجود تكامل مشترك بين معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومحدداته المتمثلة في الإنفاق الحكومي الحقيقي والإيرادات العامة الحقيقية، وقوة العمل، والتراكم الرأسمالي الحقيقي.

كما يتبين من نتائج جدول (3) أن الفرض الثاني معنوي احصائيا حالة إختبار الأثر أو القيمة العظمي بفرض وجود مقطع أو مقطع واتجاه عام عند مستوي معنوية 5% أو 1%، كما يّلاحظ أن كل القيم المحسوبة Statistic لإختبار الاثر تزيد على القيم الحرجة Criticalلهذا الإختبار، مما يدل علي عدم قبول فرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك لا تزيد على الواحد، **مما يدل علي وجود متجه ثاني للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة،** كما يتضح أن نتائج إختبار الأثر تتفق مع نتائج إختبار القيمة العظمي، إلا انه في حالة إختلاف نتائج اختبار الاثر (Trace test)، مع نتائج إختبار القيمة الكامنة العظمي(Maximal eigenvalue) يمكن الإعتماد علي قيمة نتائج إختبار الأثر وذلك وفقا لما تشير اليه بعض الدراسات، ومنها دراسة(Luutekpohl, et al.,2001)

3.4 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

يفترض نموذج تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومحدداته: علاقة طويلة المدي، وعلاقة قصيرة المدي، وهي العلاقة الأنية أو المباشرة التي تظهر بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومحدداته في كل فترة زمنية، و تقاس من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة.(Paltasingh, and Goyari, 2013: 94 -95).

من خلال إختبار نموذج تصحيح الخطأ يتم إختبار فرض العدم بعدم وجود علاقة سببية بين متغيرات النموذج في مقابل الفرض البديل بوجود علاقة سببية بين متغيرات النموذج، حيث تستخدم قيمة t-statistic لمعامل حد تصحيح الخطأ المبطئ للإستدلال علي وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات. أما قيمة قيمة F-statistic للمتغيرات التفسيرية

في معادلات تصحيح الخطأ فتستخدم للتعرف علي وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين المتغيرات.(الطاهرة السيد، 2014: 45) وقد تم تقدير معادلات تصحيح الخطأ للمتغيرات التي وجد بينها علاقة تكامل مشترك وهي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الحقيقي والإيرادات العامة الحقيقية، ومعدل نمو التراكم الرأسمالي الإجمالي الحقيقي، ومعدل نمو قوة العمل، وتم إعداد النتائج في جدول (4)

جدول(4)

نتائج إختبار السببية بإستخدام نماذج تصحيح الخطأ

معادلة الانحدار المقدرة	قيمة F-statistic Short Run	Pro.	قيمة t-statistic Long Run	Pro.	فترات الابطاء	اتجاه السببية
معادلتي التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتغير في لوغاريتم الانفاق الحكومي						
D(logY)=D(logG)	-2.14	0.04	5.13	0.01	(1)(1)	D(logY) ⟺ D(logO)
D(logG)=D(logY)	0.00	1.00	1.38	0.27	(1)(1)	D(logO) ⟵ D(logy)
معادلتي التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتغير في لوغاريتم الايرادات العامة						
D(logY)=D(logR)	-0.37	0.72	4.08	0.02	(1)(1)	D(logY) ⟵ D(logL)
D(logR)=D(logY)	1.78	0.09	1.51	0.23	(1)(1)	D(logL) D(logY)
معادلتي التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والعرض من العمل						
D(logY)=D(logL)	5.37	0.00	-1.99	0.06	(1)(1)	D(logY) ⟵ D(logL)
D(logL)=D(logY)	3.31	0.04	1.56	0.13	(1)(1)	D(logL) ⟵ D(logY)
معادلتي التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتراكم الراسمالي الحقيقي						
D(logY)=D(logK)	4.63	0.01	1.44	0.16	(1)(1)	D(logY) ⟵ D(logK)
D(logK)=D(logY)	5.40	0.00	3.09	0.00	(1)(1)	D(logK) ⟺ D(logY)

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج EViews 10

توضح نتائج جدول (4) العلاقات السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومحدداته في الاجلين القصير والطويل، بالنسبة للعلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الحقيقي يُلاحظ أن قيمة إختبار t لمعامل حد تصحيح الخطأ معنوي إحصائيا عند مستوي معنوية 1% في معادلة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وغير معنوي إحصائيا في معادلة التغير في الإنفاق الحكومي الحقيقي، مما يدل علي وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه من الإنفاق الحكومي إلي النمو الإقتصادي في الأجل الطويل، كما يُلاحظ أن قيمة اختبار F المحسوبة معنوي احصائيا عند مستوي معنوية 1% في معادلة التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وغير معنوي إحصائيا في معادلة التغير

في الإنفاق الحكومي، مما يعني وجود علاقة سببية وحيدة الإتجاه في الاجل القصير من الإنفاق الحكومي الحقيقي إلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي علاقة السببية وحيدة الإتجاه بين النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي في الأجلين القصير والطويل.

كما يتضح من نتائج جدول (4) أن قيمة إختبار t لمعامل حد تصحيح الخطأ معنوي إحصائيا عند مستوي معنوية 1% في معادلة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وغير معنوي إحصائيا في معادلة التغير في الإيرادات العامة الحقيقية، مما يدل علي وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه من الإيرادات العامة الحقيقية إلي النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، كما يّلاحظ أن قيمة اختبار F المحسوبة غير معنوي إحصائيا عند مستوي معنوية 1% في معادلتي التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وغير معنوي إحصائيا في معادلة التغير في الإيرادات العامة الحقيقية، مما يعني عدم وجود علاقة سببية الإتجاه في الاجل القصير بين الايرادات العامة الحقيقية والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، أي علاقة السببية وحيدة الاتجاه بين التنمية المستدامة والايرادات الحقيقية في الاجل الطويل فقط.

كما يّلاحظ من نتائج جدول (4) لاختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والقوة العمل، أن قيمة إختبار t لمعامل حد تصحيح الخطاء المبطئ في معادلتي التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يختلف عن الصفر وغير معنوي إحصائياً، وهو ما يعني أنه لا توجد علاقة سببية في الأجل الطويل بين العرض من العمل والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، كما أن اختبار F المحسوبة معنوي احصائياً في معادلتي التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغير في العمل وهذا يعني وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه في الأجل القصير من العرض في العمل للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي إلي العرض من العمل أي أن علاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعرض من العمل ثنائية الاتجاه في الأجل القصير.

فيما يتعلق بالعلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتراكم الرأسمالي الحقيقي يّلاحظ من نتائج جدول(4) أن قيمة اختبار t لمعامل حد تصحيح الخطاء المبطئ في معادلة التغير في التراكم الرأسمالي الحقيقي يختلف عن الصفر ومعنوي إحصائياً، مما يعني وجود علاقة سببية وحيدة الإتجاه في الاجل الطويل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي إلي التراكم الرأسمالي الحقيقي، بينما في الأجل القصير يّلاحظ معنوية قيمة إختبار F المحسوبة معنوية عند مستوي معنوية 1% في معادلتي التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغير في التراكم الرأسمالي الحقيقي وهو ما يعني أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه في الأجل القصير من الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي إلي التراكم الرأسمالي الحقيقي، ومن التراكم الرأسمالي الحقيقي إلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي علاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتراكم الرأسمالي الحقيقي وحيدة الاتجاه في الأجل الطويل وثنائية الإتجاه في الاجل القصير، ويمكن تلخيص نتائج ما سبق في جدول (5)

جدول(5)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والانفاق الحكومي الحقيقي	إتجاه السببية	الاجل القصير	وحيدة الاتجاه	فالانفاق الحكومي يسبب التنمية المستدامة في الاجلين القصير والطويل
		الاجل الطويل	وحيدة الاتجاه	
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والايرادات العامة الحقيقية	إتجاه السببية	الاجل القصير	لا توجد علاقة سببية	الايرادات العامة الحقيقية لا تسبب التنمية المستدامة، كما أن التنمية المستدامة لا تسبب الايرادات العامة الحقيقية في الاجل القصير
		الاجل الطويل	وحيدة الاتجاه	الايرادات العامة الحقيقية تسبب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاجل الطويل
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والقوي العمل	إتجاه السببية	الاجل القصير	ثنائية الاتجاه	فنمو القوي العاملة يسبب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، كما أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يسبب نمو القوى العاملة
		الاجل الطويل	وحيدة الاتجاه	نمو القوى العاملة يسبب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاجل الطويل
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتراكم الراسمالي	إتجاه السببية	الاجل القصير	ثنائية الاتجاه	فالتراكم الرأسمالي الحقيقي يسبب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، كما أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يسبب التراكم الراسمالي الحقيقي
		الاجل الطويل	وحيدة الاتجاه	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يسبب التراكم الراسمالي الحقيقي

5.الخلاصة وتوصيات الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في إختبار العلاقة السببية بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في مصر، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم تقسم الدراسة إلي أربعة أجزاء بالاضافة الي المقدمة، الجزء الثاني شرح الدراسات السابقة، الجزء الثالث وضح نموذج الدراسة، الجزء الرابع شرح منهجية الدراسة، الجزء الخامس وضع الخلاصة وتوصيات الدراسة.

الجزء الثاني شرح الدراسات السابقة، وقد إتضح من العرض السابق للدراسات السابقة علي الرغم من أن تناولها للعلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي إلا أنها لم تحسم هذه العلاقة، ومن ثم تحاول الدراسة الحالية إختبار علاقة السببية بين السياسة المالية و النمو الاقتصادي في مصر، بإستخدم بيانات حديثة وفترة أطول نسبيا وهي الفترة (1990-2022).

الجزء الثالث شرح نموذج الدراسة، فقد إشتمل علي توصيف دالة إنتاج كوب دوجلاس لإختبار العلاقة السببية بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في مصر، مقاسا بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، اما الجزء الرابع فقد اشتمل علي منهجية ونتائج الدراسة وطبقاً للمنهجية المستخدمة في الدراسة تتكون الاساليب المستخدمة من ثلاث اختبارات هي: اختبارات جذر الوحدة، إختبار التكامل المشترك، نماذج تصحيح الخطأ، وقد تم الاعتماد علي إختبارات جذر الوحدة Unit Root Test للتأكد من إستقرار السلاسل الزمنية ورغم تعدد إختبارات جذر الوحدة، إلا أن الدراسة الحالية استخدمت إختبارين هما: اختبار ديكي-فوللر (Dickey and Fuller)، وإختبار فيليب- بيرن (Philip- perron) الأكثر إستخداماً في الدراسات الاقتصادية القياسية بصفة عامة، وتم إختبار مدي وجود تكامل مشترك بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والنمو الاقتصادي .

توصلت نتائج نموذج الاختبار إلي وجود علاقة السببية وحيدة الاتجاه بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي في الاجلين القصير والطويل، وعلاقة السببية وحيدة الاتجاه بين النمو الاقتصادي والايرادات الحقيقية في الاجل الطويل فقط، علاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والعرض من العمل ثنائية الإتجاه في الاجل القصير، علاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتراكم الراسمالي الحقيقي وحيدة الاتجاه في الاجل الطويل وثنائية الاتجاه في الاجل القصير، وأخيراً توصي الدراسة بالاتي:

1. تنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال ضم القطاع غير الرسمي الي المنظومة الضريبية، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتشجيع الصناعات المحلية.
2. تفعيل دور الضرائب في إعادة توزيع الدخول بما يؤدي الي تقليل التفاوت في توزيع الدخول وتحقيق النمو الاقتصادي .
3. ينبغي إتخاذ قرارات إستراتيجية بشأن المزيج الضريبي الأمثل لمصر، على أساس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والأولويات السياسية، وينبغي أيضاً النظر في البيئة السياسية للتغيرات في المزيج الضريبي، لأن توسيع القاعدة الضريبية يعني أن بعض الدوائر التي لم تكن تدفع الضرائب في السابق، أو كانت تدفع القليل جداً، سيُطلب منها تقديم مساهمات أكبر في الموارد العامة المحلية.
4. يمكن تمويل البرامج التي تهدف إلي تحقيق النمو الاقتصادي من خلال فرض الضرائب التصحيحية والإعانات وإلغاء أو ترشيد الإعانات القائمة المشوهة وغير الفعالة، وتتمثل هذه التدابير في زيادة الإيرادات الحكومية والمدخرات المالية، والتي يمكن استخدامها لدعم تحقيق النمو الاقتصادي .
5. توجيه الإنفاق الحكومي نحو المشروعات الانتاجية والخدمية التي تحفز القطاع الخاص مثل الاستثمار في جودة التعليم وكذلك الاستثمار في تحسين الخدمات الصحية التي تخدم المواطن.
6. مراجعة السياسة المالية بشكل دوري لقياس مدي فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، ومعالجة أي إختلالات إن وجدت
7. تطوير الدراسة مستقبلا بأستخدام أساليب قياس حديثة نسبيا، وقياس أثر السياسة المالية علي النمو الاقتصادي باستخدام مؤشرات قياس أخري تعبر عن النمو الاقتصادي .
8. إن حقيقة أن غالبية الإنفاق الحكومي تهيمن عليه معاملات الدين العام في إطار قطاع الخدمات العامة والعامة له آثار غير مواتية على النمو الاقتصادي .
9. يعد التحول نحو نظام أكثر لامركزية من الناحية المالية أمرًا مهمًا في إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة و علي تحقيق النمو الاقتصادي ، وينبغي أن يتم الاستفادة من عملية التخطيط في مصر لبدء العمل على أدوات التوطين لخلق بيئة مواتية، فضلا عن تنفيذ الالتزامات الدستورية المتعلقة باللامركزية.

المراجع:

باللغة العربية:

- الطاهرة السيد (2014)، "**مشكلات في الاقتصاد المصري: إطار فكري ومنهج تطبيقي**"، توزيع المكتبة الاكاديمية، شارع التحرير، الدقي، الجيزة.
- محسن عبدالله الراجحي واخرون (2016)، "تحليل اثر السياسة المالية علي بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العرق للمدة (1990–2013)" **مجلة الادارة والاقتصاد**، المجلد الخامس، العدد السابع عشر.
- علي منصور عطية واخرون (بدون تاريخ)، "دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية للفترة من 1990–2015"، كلية تجارة، ج.بنها.
- ماجد عبد العظيم قابيل (2022)، "أثر الانفاق الحكومي علي التنمية المستدامة في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
- عثمان المطيري (2022)، "أثر السياسات المالية علي التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للفترة 2000 إلي 2020"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مجلد6، عدد 23، ص ص: 131–154.
- فهد مغيمش حزيران الشمري (2015)، "قياس وتحليل أثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (1990 – 2013)، رسالة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء.

- Al-kasasbeh, O., (2018), "Fiscal Policy and Its Relationship with Economic Growth: A Review Study", Saudi Journal of Business and Management Studies (SJBMS), Scholars Middle East Publishers, DOI: 10.21276/sjbms.2018.3.12.5, pp: 1318-1323.
- Al_kasasbeh, O., et al., (2022), "The Impact of Fiscal Policy and Trade Liberalization on Economic Growth: Evidence from Structural Breaks for Jordan", Intern. Journal of Profess. Bus. Review, Miami, v. 7, n. 6, p. 01-16.
- Kim, J., et al., (2021), "Fiscal policy and economic growth: some evidence from China", Review of World Economics , **Springer**, No., 157 PP:555–582,
- Easterly, W., and Sergio, R.T., (October 1993), "Fiscal Policy and Economic Growth: An Empirical Investigation", **NBER Working Paper No**. w4499.
- Luutekpohl, H., And Saikkonen, P., Trenkler, C. (2001), **Maximum eigenvalue versus trace tests for the cointegrating rank of A VAR Process**, Econometrics Journal (2001) , volume 4, pp: 287–310.
- Paltasingh., K. R., and Goyari, P.,(2013), Supply Response in Rainfed Agriculture of Odisha, Eastern India: A Vector Error Correction Approach, **Working Paper**, University of Hyderabad, 2013, Vol 14, No. 2, PP: 89 -104.
- **United Nations Environment Programme** (UNEP), (2016)," Fiscal Policies and the SDGs", Geneva.
- Khaled Zakaria and Israa, A., El Husseiny, (2022), " Budget design and priorities", Financing Sustainable Development in Egypt, **Ministry of Planning and Economic Development**.